منهج الشيخ محمد عوامة في الجرح والتعديل

د. عادل حسن أمين الحرازي الندوي

مقدمة

الحمد لله رب العالمين رفع من شأن العلم والعلماء الربانيين فقال تعالى (يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ) {المجادلة: ١١}.

والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين ورّث أهل العلم فقال: (الْعُلَمَاءُ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ)[١]، وبين أن العلماء العاملين بعلمهم هم العدول بالذين يقومون بحمل الإرث النبوي ويجّدون في تبليغه للأمه بكل أمانة وإنصاف ، فقال فيما روي عنه «يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُهُ يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِينَ وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ» [٢].

وهذا تبشيرٌ للأمة عامة ولطلاب العلم خاصة بأنه سيحمل هذا العلم النبوي العلماء العدول ، ولا يضر معه كون بعض غير العدول يعرفون شيئاً من العلم ، لأن الحديث إنما هو إخبار بأن العدول يحملونه ، لا أن غيرهم لا يعرفون منه شيئاً ،كما قال الإمام النووي رحمه الله تعالى في تهذيب الأسماء واللغات:

(وهذا إخبارٌ منه عليه الصلاة والسلام بصيانة العلم وحفظه وعدالة ناقليه، وأن الله تعالى يوفق له في كل عصر خلفاً من العدول يحملونه وينفون عنه التحريف وما بعده ، فلا يضيع ، وهذا تصريح بعدالة حامليه في كل عصر، وهكذا وقع ولله الحمد.

وهذا من أعلام النبوة ، ولا يضر مع هذا كون بعض الفساق يعرف شيئًا من العلم فإن الحديث إنما هو إخبارٌ ، بأن العدولَ يحملونه ، لا أن غيرهم لا يعرف شيئًا من العلم)[٣].

وقد سبقه إلى ذلك الإمام الطحاوي رحمه الله ، فقال في شرح مشكل الآثار: (هُمُ الَّذِينَ يُؤْخَذُ الْعِلْمُ عَنْهُمْ، وَيُرْجَعُ فِيهِ إِلَى أَقْوَالِهِمْ، لَا مَنْ سِوَاهُمْ مِمَّنْ لَا يُؤْخَذُ الْعِلْمُ عَنْهُ، وَلَا يُرْجَعُ إِلَى قَوْلِهِ فِيهِ لِشُذُوذِهِ الَّذِي قَدْ شَذَّهُ، وَلِانْفِرَادِهِ الَّذِي قَدِ انْفَرَدَ بِهِ)[٤].

وفي هذا الأثر الشهير أمر للعدول بحمل العلم لأن غير العدول ضررهم أكثر من نفعهم ، وقد يكون سبباً للفوضى العلمية والتخبط في فهم وتفهيم الشريعة لطلاب العلم والعامة ، وأن هذه الآفات الثلاث: تحريف أهل الغلو الذي يأتي عن طريق البعد عن سماحة ويسر هذا الدين الحنيف، وكذلك انتحال أهل الباطل بإدخال البدع والخرافات على المنهج النبوي ، وكذلك تأويل أهل الجهل الذي يشويه حقيقة الإسلام ويحرف فيه الكلم عن مواضعه ، كل هذه الآفات الثلاث تشكل خطراً على الميراث النبوي ، ولكن من رحمة الله بالأمة المحمدية أن هؤلاء العدول لم يخلو منهم عصر كما قال بذلك الأئمة ، وأن ممن نحسبه من كبار هؤلاء العلماء العدول في عصرنا شيخنا العالم الرباني المحدث المحقق المتمكن/ محمد عوامة حفظه الله تعالى ومتعه بالصحة والعافية ومد في عمره ذخراً للإسلام ونفعًا للمسلمين ، نحسبه كذلك ولا نزكي على الله أحداً.

وقد عرفت الأوساط العلمية والأكاديمية مؤلفات وتحقيقات فضيلة الشيخ محمد عوامة حفظه الله وأثنى عليها كبار علماء العالم الإسلامي، وقد سمعت هذا الثناء ممن أكرمني الله بالاجتماع بهم ، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر:

سماحة الشيخ أبي الحسن علي الحسني الندوي وفضيلة الشيخ المحدث محمد يونس الجونفوري والشيخ/ ناصر علي اللكنوي شيخ الحديث بجامعة ندوة العلماء والشيخ زين العابدين الأعظمي والشيخ المحدث عبد الرشيد النعماني والدكتور/ حبيب الله مختار والشيخ عبد الله التليدي والشيخ الدكتور/ حسن الأهدل والشيخ/ عبد القادر الأرنؤوط وغيرهم الكثير... رحمهم الله تعالى جميعاً وجمعنا بهم في جنات النعيم.

ومن أبرز المعاصرين الذين أثنوا على شيخنا حفظه الله تعالى:

فضيلة الشيخ الفقيه المحدث محمد تقي العثماني وفضيلة الدكتور/ نور الدين عتر وفضيلة الدكتور/ أكرم ضياء العمري وفضيلة الدكتور/ عبد العظيم الديب وغيرهم الكثير ...

وشهادة هؤلاء العلماء الكبار تعد من باب توثيق الثقات للعالم الثقة المتمكن، ويعلم الله أن شيخنا حفظه الله لا يلتفت إلى كل هذا الثناء مادام متبتلاً في محراب العلم ، عاكفاً على التحقيق والبحث العلمي، وقد أدّبنا رسول الله

صلى الله عليه وسلم بضرورة التأدب مع العالم ومعرفة مكانته في الإسلام ، وفضله في تعليم الأمة وإفادتها ، فقال فيما رُوي عنه: «لَيْسَ مِنْ أُمَّتِي مَنْ لَمْ يُجِلَّ كَبِيرَنَا، وَيَرْحَمْ صَغِيرَنَا، وَيَعْرِفْ لِعَالِمِنَا حَقَّهُ»(٥).

وقد ادَّخر فضل الاحتفاء بعلم الشيخ ومكانته وجهوده الحديثية لجامعة السلطان محمد الفاتح ، فجزاهم الله خير الجزاء وهو شرف لهم ولجامعتهم.

وما مشاركتي هذه المتواضعة بذكر هذه المنارات الحديثية من منهج الشيخ في الجرح والتعديل من خلال طريقة الشيخ في تحقيقه للكاشف للإمام الحافظ الذهبي رحمه الله ، إلا قطرة من بحر علم شيخنا المتضلع من علم الرجال والجرح والتعديل ، والذي أفنى عمره في خدمة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم تحقيقاً وتفهيماً، وكتبه وتحقيقاته خير شاهد على ذلك. ندعو الله أن يتقبل جهود شيخنا ويزيده رفعة في الدنيا والآخرة.

والله من وراء القصد

وكتبه محب الشيخ وتلميذه

عادل حسن أمين الحرازي الندوي

المنارة الأولى :

تثبيت السنة لا العبث بالسنة

المقصد الأول من علم الجرح والتعديل الحفاظ على السنة

(تثبيت السنة) لئلا يدخل في الدين دخيل

وحرصاً على بقاء السنة النبوية نقية من راويات الكذابين والوضاعين والتلفى من الرواة يقول شيخنا حفظه الله في مقدمة دراسة تحقيق الكاشف:[٦]

(ولهذا لم يكونوا يسألون بعضهم بعضاً عن الإسناد إلا في حال واحدة هي قصد السامع التثبت من رواية الراوي ، سواء أكان في دائرة صغيرة كقصة عمر مع أبي موسى رضي الله عنهما في أمر الاستئذان ، أم في دائرة واسعة وذلك حين وقعت الفتن ، وظهرت البدع وفشا الكذب بين المبتدعة لتأييد ضلالاتهم بكلام ينسبونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم كذبًا وزورًا، والقصد من سؤالهم ذلك: الحرص على سلامة الدين من أي دخيل).

ويعبر العلامة الكشميري رحمه الله عن هذا المعنى الركين في فقه الإسناد بقوله: ((كان الإسناد لأجل أن لا يدخل في الدين ما ليس منه ، لا لأجل أن يخرج به من الدين ما كان منه)) يريد: أن الإسناد لجأ إليه أسلافنا أول ما لجؤوا إليه لئلا يدخل الدخيل والمنكر على الإسلام وأما ما تشهد لروايته القواعد العامة في الدين ، أو ليس فيه ما يستنكر من الشريعة ولا يخالف قواعدها : فلم يتخذ الإسناد ذريعة لرده.

وكلمة الإمام ابن المبارك المشهورة التي هي أول ما نفتتح به حديثنا عن أهمية الإسناد تشير إلى المعنى الذي قدمته وهو: أن الإسناد للحذر من دخول دسيسة على الدين، قال رحمه الله: «الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء فإذا قيل له: عمن؟ بقي» أي بقي ساكتاً مدهوشاً متحيراً.

فانظر قوله: ((لقال من شاء ماشاء)).

ومن هذا المبدأ: نرى أن الشرط المتفق عليه تماماً دون نقض له ولا قيد من شروط العمل بالحديث الضعيف هو: أن يكون مندرجا تحت أصل معمول به في الشريعة.

ومن هذا المبدأ أيضاً: نرى أن كبار المتقدمين والمتأخرين يصححون الحديث إذا تلقي بالقبول ، ولو كان اسناده ضعيف ، ويردون ما هو منكر وإن كان إسناده صحيحاً.

ولتحقيق هذا المبدأ فتح لنا أئمتنا البابَ لتثبيت السنة وتقويتها بـــــــــــــ(الشواهد).

ولو كان الشاهد ضعيفاً كالمشهود له ، وخصّصتُ الشاهد بالذكر لأنه يتعلق بمعنى المتن، ولأني أريد تأكيد اهتمام الأئمة بالمتن والمعنى ، فإذا جاء معنى من المعاني في حديث ضعيف وشهد له حديث ضعيف آخر تراهم يثبتون هذا ويعتمدونه.

وهذا أمر ليس بالمستنكر على واقع الناس في شئون حياتهم ، وعقلاء الناس غير مرضى القلوب : يسلمون بهذه النتائج ، لكنها قد لا تروق لمن ابتلي بالوقوف عند رسوم الأسانيد.

وقد قال فضيلة الشيخ حفظه الله في مقدمته لكتاب (جياد المسلسلات)[٧] للعلامة السيوطي رحمه الله تعالى، الذي قام بتحقيقه فضيلة الشيخ الحبيب مجد مكي حفظه الله.

قال شيخنا (وكان مما وفق إليه في تخريج الأحاديث : أنه يسعى لدعم الحديث وتقويته إذا كان فيه ضعف ، فالمقصود (تثبيت السنة) لا الهجوم عليها

إذا كان هناك منفذ يوصل إليه بتجريح أسانيدها ورواتها ، وحشد الطعون المقبول منها والمردود ، دون روية ولا غربلة ، كما هو واقع كثير ممن يكتب في عصرنا بإسم الدفاع عن السنة حتى صار المتأني المتريث يوصم بأنه من المدرسة الفلانية وذاك من غيرها ، فالحرص على تصحيح المتون هو الأول.

المنارة الثانية

الرجوع إلى الأصول والتثبت من كل قول ونقل

وذلك يشمل:

أولاً: الكتب الستة خاصة وكتب السنة عامة.

ثانياً: التثبت من أحكام الأئمة النقاد في الرواة بمراجعة كتب الرجال الأصول .

أما الأول فيختص برموز الكتب التي وردت فيها أحاديث الرواة ، وذلك أن من عادة الامام الحافظ الذهبي رحمه الله :

أنه يرمز لرواة الكتب الستة برموز معروفة ، وقد يقع في ذلك – نادراً – الوهم والخطأ.

ولكن الشيخ – رعاه الله – يرى أنه من تمام أمانة خدمة الكتاب التأكد والتثبت من صحة هذه الرموز في بطون الكتب الستة ، وقد عبر عن جهده في ذلك فقال في المقدمة:

(وكان هذا الأمر يستدعي مني مراجعة أحاديث الرجل في الكتب المرموز لها لأتثبت هل له حديث فيها أو لا ، فأصحح الرمز أو أخطئه ، ولا يدرك وعورةَ أغوار هذا المسلكِ وطولَها وما تستغرقُه من وقت وجهد إلا من يُعانيها)[٨].

وقد خصص الشيخ فصلاً مهماً للغاية بعنوان:

(التحذير من التوارد على أمر دون الرجوع إلى أصله) [٩]

ونقل فيه كلمة قيمة للإمام الحازمي رحمة الله من جزئه اللطيف: (شروط الأئمة الخمسة) قال فيها: (آفة العلوم التقليد). قال الشيخ حفظه الله: يريد هذا الذي عبرتُ عنه بالتوارد.

ومن الأمثلة على ذلك ما نُقل عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قوله: (مابعث الله نبيًّا قط إلا أخذ عليه العهد لئن بُعث محمد صلى الله عليه وسلم وهو حيٌّ ليؤمنن به ولينصرنه...) [١٠]

فقد عزا رواية هذا القول إلى صحيح البخاري ثلاثة من الأئمة الكبار وهم من شراح البخاري وهم: ابن كثير في تاريخه ، والزركشي في شرح البردة ،

والحافظ في الفتح ، مع أن هذا القول ليس فيه كما نبه عليه الإمام الصالحي والإمام الزرقاني عليهم جميعاً رحمة الله ورضوانه.

وقد قام الشيخ حفظه الله بجرد واستقراء أقوال الإمام الترمذي رحمه الله في الرواة الذين تكلم عليهم في جامعه وعلله وكان دقيقاً متثبتاً في نقل أقوال الإمام الترمذي. يقول في المقدمة:

(كنت أحرص على نقل كلام الإمام الترمذي رحمه الله على الأحاديث ، وألتزم التفرقة بين قوله: حديث حسن ، وقوله الآخر: حديث حسن غريب ، أشير بهذا إلى أن (حسن) فقط يعني به: الحسن لغيره ، وهو الذي عرفه في آخر (سننه) ، وأن (حسن غريب) يعني به الحسن لذاته كما هو مقتضى الغرابة.

وكذلك التزمت التفرقة بين (حسن صحيح) و(صحيح) فقط؛ لأنه كما حققه ابن حجر رحمه الله قد يكون التقدير: حسن أو صحيح، ففي بلوغه رتبة الصحيح وقفةٌ، وقد يكون: حسن وصحيح، فهو جازم ببلوغه رتبة الصحة، مع وجود طريق أخرى حسنةٍ تزيده قوةً وترجيحاً، وبمقتضى هذا التقدير يكون ما يقول فيه (صحيح) فوق التقدير الأول ودون التقدير الثاني.

لذلك كنت حريصاً على نقل لفظه ، ولا أكتفي بقول المصنف أو السبط – وغيرهما – صحح له الترمذي أو حسّن ، وما أكثر هذا الاختصار في كلامهم) [١١].

ثانياً: التثبت من أحكام الأئمة النقاد في الرواة بمراجعة كتب الرجال الأصول :

وقد بين شيخنا المحقق حفظه الله طريقته في التثبت والتأكد من ورود هذه الأحكام فقال في المقدمة:

(كنتُ أراجع هذه الأقوال في مصادرها متدرجاً معها، أرجع إليها عند المزي في (تهذيبه) لأنه المصدر الأول للذهبي. ثم في مصادر المزي (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم، و(الضعفاء) للعُقيلي، و(الكامل) لابن عدي، و(طبقات) ابن سعد، و(التاريخ الكبير) للبخاري.

ثم في مصادر هذه المصادر أعني: الثلاثة الأولى ،فابن حاتم إن نقل عن أبيه وأبي زرعة : فهو المصدر الأولُ والوحيدُ لذلك النقل ، لأنه ينقل

عنهما مباشرة دون واسطة ، لكنه كثيرا ما ينقل عن الإمام يحيى إبن معين من روايات متعددة عنه: (رواية الدوري) والدارمي ، واسحاق ابن منصور، وابن ابي خيثمة ، فكنت أرجع إلى المطبوع منها ، وأعزو إليه ، ولا أكتفي بالنقل عنه بواسطة.

وكثيراً ما ينقل أيضا عن الإمام أحمد من رواية ابنه عبد الله وغيره ، عنه ، فلا أكتفي إلا بمراجعة أصوله مادامت تصلُ يدي إليها.

فإن لم أستطع ذلك – وكانت لدي شبهةٌ في صحة اللفظ المنقول – كنت أرجعُ إلى مؤيدات أخرى، لأرى التوارد على هذا اللفظ ، أو أنه رُوي سواه ، فكنت أرجع مثلاً إلى (تاريخ بغداد) وغيره من الكتب التي تُعنى بذلك.

وهكذا الشأن فيما ينقله العُقيلي وابن عدي ، فإنهما يُعنيان بالرواية عن البخاري ،وابن معين ، وأحمد ، وابن المديني ، فلا أسوغُ لنفسي الأخذ عنهما مادمت قادرا على الرجوع إلى المصدر الأول لهما ،لما تبين لي من ضرورة الأخذ بهذا المنهج.

وخلاصة ذلك: أني كنت أعتبر الكتبَ التي تجمع الأقوال في الرجال: مفاتيحَ تدُلُّني على المصادر الأصلية فأرجع إليها ، ولا أعتبرها مصادر مستقلة إلا إذا لم يتيسر لي الوصولُ إلى مصادرها.

لقد كشف هذا المنهج عن حقائق ، وزيّف دخائل ، وصوّب أخطاء ، وصحّح أغلاطاً، ونبّه إلى تحريفات، وأيقظ إلى تصويبات: الشيء الكثير) [١٢]. انتهى كلام شيخنا حفظه الله.

وقد أثمر هذا التثبت والتأني في دراسة أحوال الرواة فوائد حديثية نفيسة في رجال الكاشف وفي غيره من الرواة ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

جاء في الترجمة رقم (١٤٥):

إبراهيم بن سويد النخعي الكوفي ، عن علقمة ، والأسود ، وعنه سلمة بن كهيل ، وزبيد اليامي ، والحسن بن عبيد الله ، ثقة م٤

وقال الشيخ في التعليق عليها:

(وثقه النسائي ، وخلط ابن الجوزي في (الضعفاء والمتروكين:١/٦٨) بينه وبين إبراهيم بن سويد الصيرفي الذي ضعفه النسائي في كتابه: (١٩) ،

فضعف هذا النخعي ونسب ذلك إلى النسائي ، وتابعه المصنف في كتبه الثلاثة (الميزان:١٠٨/١) و(المغني: ٩٥) وديوان (الضعفاء:١٩١) وكلام ابن حجر في (التهذيب: ١٢٧/١) يوهم متابعته للذهبي فتوهم ذلك الدكتور بشار ١٠٤/٢ ، فألحق ابن حجر بالذهبي ، لكن الحافظ قال في (التقريب:١٨٤) (ثقة) ، لم يثبت أن النسائي ضعفه) انتهى.

ففي هذه الترجمة مثال على مراجعة الشيخ للأصول ، فبداية الخلط بينهما من الإمام ابن الجوزي رحمه الله وتابعه على ذلك الحافظ الذهبي في كتبه الثلاثة .

وجاء في الترجمة رقم (١٣٠٧):

خالد بن أبي بكر العدوي عن عمّي أبيه: حمزة ، وسالم وعنه معن، والنفيلي ، قال البخاري: له مناكير.

وقال الشيخ في التعليق عليها:

(قال البخاري...): نقله عنه الترمذي في (سننه) كتاب صفة الجنة – باب ماجاء في صفة أبواب الجنة ٢٢٦/٧(٢٥٥١)، ولفظ البخاري (لخالد بن أبي بكر مناكير عن سالم بن عبد الله) فهي مقيدة بما كان عن سالم وفي (التقريب :١٦١٨) (فيه لين) انتهى.

ولأن منهج الشيخ مراجعة الأصول ، تبين له بأن هذا القول الذي نقله الإمام الذهبي في الكاشف عن الإمام البخاري رحمهما الله تعالى ، وفيه الحكم بالنكارة مطلقا لهذا الراوي إنما هو مقيد بما كان عن سالم فقط .

وجاء في الترجمة رقم (٣١٨٩):

عبد الرحمن بن رافع التنوخي، قاضي إفريقية ، عن ابن عمرو ، وعقبة بن الحارث ، وعنه بكر بن سوادة ، وابن أنعم ، منكر الحديث ، توفي ١١٣.د ت ق

وقال الشيخ في التعليق عليها:

اتفقت كلمة البخاري وأبي حاتم على وقوع نكارة في حديثه ، لكن خص ابن حبان ذلك فيما كان من رواية عبد الرحمن بن زياد بن أنعم ، عنه ، وحمّله تبعة النكارة ، فيكون المترجَم بريئا منه .

والمترجَم قد أرسله عمر بن عبد العزيز إلى أهل إفريقية ، مع تسعة آخرين ليفقّهوا أهلها. أنظرهم في المقدمة التي كتبتها لـــــــــ(مسند عمر بن عبد العزيز) وانظر (التاريخ الكبير: ٩١٢/٥) و(الجرح: ١١٠٠/٥) وقال: (حديثه منكر) في حديث معين، (ثقات) ابن حبان: ٩٥/٥، (تهذيب) ابن حجر. انتهى

ففي هذه الترجمة نجد عبد الرحمن هذا مرضيُ في ذاته ، وإنما تكلم فيه من قبل بعض الرواة عنه ، ويراجع لذلك (مشاهير علماء الأمصار: ١٩٥/١)، و(تعليق العلامة أحمد شاكر على المسند: ١٣٧/٦).

وجاء في الترجمة رقم (٥٧١٥):

موسى بن عُبيدة الربذي ، عن القُرظي ،ومحمد بن ابراهيم التيمي ، وعنه شعبة ، وعبيد الله بن موسى ، ومكي ، ضعفوه ، توفي ١٥٢ ت ق

وجاء في حاشية سبط ابن العجمي:

(قال الترمذي في (جامعه) في باب كراهية خروج النساء في الزينة : وموسى بن عبيدة يضعّف في الحديث من قبل حفظهِ ،وهو صدوق، وقد روى عنه شعبة والثوري).

ثم قال شيخنا – حفظه الله تعالى – في التعليق:

(راجعت النسخ الخطية للسنن ، التي عندي بخط العلامة الفقيه الحنفي محمد أمين ميرغني ، وهو أخذها عن نسخة شيخه العلامة عبد الله بن سالم البصري رحمهما الله تعالى فوجدت فيها زيادة (وسفيان الثوري) ورقة ٢٢٢/ب . ثم رأيته كذلك في أصل السبط من (السنن) وهو بخط الإمام ابن الجوزي ١٩٨/١/آ . انتهى

وقد أعجبني هذا البحث من شيخنا رعاه الله للتأكد من مجرد رواية الثوري عن موسى بن عبيدة الربذي.

المنارة الثالثة
رد الاعتبار لتوثيق الكبار باعتماد توثيق الإمام ابن حبان لراوٍ وثقه ولم يُقابل بجرح صريح من غيره من الائمة

وقد سرد الشيخ حفظه الله أدلة حديثية تتضمن أرقاماً لعدد من رواة الكتب الستة الذين ذكرهم الحافظ الذهبي في الكاشف وقد سبق أن وثقهم الإمام ابن حبان رحمه الله ، وقبل توثيق الإمام ابن حبان وأعتد به الحافظ الذهبي والحافظ ابن حجر رحمهما الله تعالى ، وبين الشيخ أنهما كثيرا ما يأخذان توثيق الإمام أبن حبان بالاعتبار والاعتماد

ثم سرد الشيخ اسماء بعض كبار الحفاظ الذين يقبلون توثيق الإمام إبن حبان ويعتمدونه ومن هؤلا الحفاظ : الزيلعي، والعراقي ، والهيثمي، والبوصيري، والعلائي، والبرهان سبط ابن العجمي، والكمال ابن الهمام ، والسخاوي ، والقسطلاني، والسيوطي ، والصالحي، والرزقاني، وغيرهم رحمهم الله تعالى.

ثم قال الشيخ حفظه الله:

(إن تتبع الأحاديث التي يصححها العلماء أو يحسنونها ، وفي إسنادها من لم يوثقه إلا ابن حبان : هذا أمر صعب جداً ، فمن الصعب أن أتتبع الأحاديث التي شأنها كهذا الحديث وأقول: يقبل توثيق ابن حبان ويتعمده : العلائي والعراقي والسخاوي والسيوطي ونحو هذا)[١٣]

ثم ذكرالشيخ حفظه الله موافقة كوكبة من علماء الحديث في عصرنا على هذا الرأي وفي مقدمتهم العلامة المحدث/ أحمد شاكر ، والعلامة المحدث/ حبيب الرحمن الأعظمي وعلامة المغرب/ عبد الله بن الصديق الغماري رحمهم الله تعالى

وذكر الشيخ أنه أرسل سؤالاً إلى المحدث حبيب الرحمن الأعظميَ رحمه الله يسأله عن قبوله مذهب ابن حبان في توثيقه للرواة فأجابه المحدث الأعظمي بقوله:

(وأما توثيق إبن حبان لراو إذا انفرد : فهو مقبول عندي معتدٌ به إذا لم يأت بما ينكر عليه ، وهو الذي يؤدي إليه رأي الحافظ ابن حجر، فإنه أقر قول

الذهبي في (الميزان): إن الجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة، ولم يأت بمنكر عليه: فحديثه صحيح، أقره الحافظ في حق من لم يوثقه أحد، فإذا كان ابن حبان وثقه : فهو أولى بالقبول)[١٤]

وقد وافقه على ذلك علامة المغرب عبد الله بن الصديق الغماري رحمه الله فقد قال:

(وطريقة ابن حبان أن يوثق المجهول إذا روى عن ثقة ، وروى عنه ثقة ، ولم يأت بحديث منكر، وفيه بعض تساهل ، وأرى أن مثل هذا يكون حديثه حسناً) [١٥]

ومما يقوي هذا الرأي ما قاله الإمام الحافظ ابن كثير رحمه الله:

(إذا كان – الذي لم يرو عنه إلا واحد – في عصر التابعين والقرون المشهود لأهلها بالخيرية: فإنه يستأنس بروايته ويستضاء بها في مواطن) [١٦]

ورحم الله السرخسي الذي قال في أصوله ٣٥٢/١:

(المجهول من القرون الثلاثة عدل بتعديل صاحب الشرع إياه ، ما لم يتبين منه ما يزيل عدالته).

وقد ختم الشيخ حفظه الله هذا المبحث بجواب مجمل فقال:

(ولا ريب أن حال الأكثر الأغلب من المذكورين في (ثقاته) القبول – على تفاوت مراتبه – ، وأما التعلق عليه بأنه يذكر:

–بعض من أنفرد بالرواية عنه أحد الضعفاء

–وبعض من يقول فيه : لا أعرفه ، ولا أعرف أباه، ولا ....

فهذا مما لا ينبغي ، ذلك أن كتابه (الثقات) يحتوي على آلآف مؤلفة ممن لهم رواية ، فإذا وجد فيهم تراجم قليلة جداً – بل عدد نادر لا يذكر بجانب تلك الكثرة – فإنه لا يحسن بنا إهدار الكتاب كله من أجل هذا العدد النادر) [١٧]

وقد لفت الشيخ حفظه الله الأنظار إلى الطريقة العملية للأئمة باعتماد توثيق الإمام العجلي رحمه الله وساق لذلك مجموعة من الأدلة والشواهد من تراجم الرواة تدل على اعتماد توثيقه وخير مثال لذلك ترجمة (٢٩٠٦) في

الكاشف ترجمة عبد الله بن فروخ وقد وثقه الإمام الذهبي والحافظ ابن حجر وليس فيه إلا توثيق العجلي ، مع تجهيل أبي حاتم له وتضعيفه .

المنارة الرابعة
الاحتياط والتحري في أحوال بعض الرواة
الذين ضعّفوا وجرحوا بغير حق

وذلك لأن مذهب الحافظ الخطيب البغدادي وجماعة من المحدثين اشتراط تفسير جرح الراوي حتى يقبل وقد بوب لذلك في الكفاية فقال:

باب ذكر بعض أخبار من أستفسر في الجرح فذكر ما لا يسقط العدالة

وقد قال الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى في (سير أعلام النبلاء: ٤٠/٧): (لسنا ندّعي في أئمة الجرح والتعديل العصمة من الغلط النادر ، ولا من الكلام بنفسٍ حاد فيمن بينهم وبينه شحنا وأحنة ، وقد عُلم أن كثيرا من كلام الأقران بعضهم في بعض مهدر لا عبرة به ، ولاسيما إذا وثق الرجل جماعة يلوح على قولهم الإنصاف)

ومن قرأ تعليقات الشيخ على تراجم بعض هؤلاء الرواة الذين ضعفوا بغير حق ، عرف احتياط الشيخ وتثبته ، وعلى سبيل المثال رد التضعيف الوارد في حق الحسن بن عمارة، وإسماعيل الكرابيسي ، وبريدة بن سفيان ، وإسحاق بن ابراهيم المسعودي وأمثالهم.

وبعد أن سرد الشيخ حفظه الله بعض الأمثلة لهؤلاء الرواة الذين ضعفوا بغير حق ، ختم كلامه على هذا الاحتياط والتثبت بقوله (إن مثل هذه الومضات في كثير من تراجم الرواة تدعو الباحث إلى استجلاء الحقائق ، وهي التي كانت تستوقفني طويلاً طويلاً ، وتأخذ مني الوقت المديد ، والجهد الجهيد ، رجاء أن أصل إلى قول في أمر الراوي سديد) [١٨]

المنارة الخامسة

نظرات ثاقبة مسددة في التعامل مع ألفاظ الجرح والتعديل

قام الشيخ حفظه الله بذكر مجموعة مهمة من ألفاظ الجرح والتعديل في كتاب الكاشف وحاشيته ، وعلق عليها تعليقات نفيسة تدل على سعة إطلاعه ودقة نظره لفهم مقاصد الائمة النقاد من الفاظ الجرح والتعديل ، فهما سليما بعيدا عن التخبط والظنون ، وهذا تخصص نادر وعميق يترتب عليه التوثيق أو التضعيف للرواة ، وقد عبر الحافظ الناقد الذهبي عن حاجة العلماء إلى هذا الباب فقال في الموقظة :

(والكلام في الرواة يحتاج إلى ورع تام ، وبراءة من الهوى والميل، وخبرة كاملة بالحديث وعلله ورجاله.

ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح ومابين ذلك من العبارات المتجاذبة،

ثم أهم من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام : عُرف ذلك الإمام الجهبذ ،واصطلاحه، ومقاصده بعباراته الكثيرة) [١٩]

ولم يكن هذا الشعور عند الحافظ الذهبي فحسب، بل لقد كان عند الحافظ ابن حجر العسقلاني كما أفصح عن ذلك تلميذه المحدث المؤرخ السخاوي رحمهم الله تعالى فقد قال في فتح المغيث:

(ولو اعتنى بارعٌ بتتبعها – يعني ألفاظ الجرح والتعديل – ووضع كل لفظة بالمرتبة المشابهة لها مع شرح معانيها لغة واصطلاحا لكان حسناً

وقد كان شيخنا يلهج بذكر ذلك فما تيسر، والوقوف على عبارات القوم يُفهم مقاصدهم) [٢٠]

وفي هذا المحور أذكر بعض الفوائد الحديثية التي أتحفنا بها شيخنا حفظه الله في خدمته للكاشف:

١–قد يكون الرجل ثقة ولا يكون حجة .

(كما يستفاد من قول الإمام يحيى ابن معين في محمد بن اسحاق صاحب (المغازي)

ففي رواية الدوري عن ابن معين:٢/٥٠٤(١٠٤٧): (ثقة ولكنه ليس بحجة).

ونحوه قوله في إسماعيل بن أبي أويس (صدوق وليس بحجة)، كما في (فتح المغيث) ٣٣٨/١، و(توضيح الأفكار) ٢٦٤/٢-٢٦٥

وقال يعقوب بن شيبة في أحمد بن عبد الله بن يونس اليربوعي: (ثقة وليس بحجة) حكاه في تهذيب التهذيب) ٥٠/١ ، و(فتح المغيث) ٣٣٨/١.

٢- الذهبي يعبر بقوله: (ثقة) للراوي الذي لا يوجد فيه اختلاف ، ويعبر بقوله وثقه (فلان) أحمد أو ابن معين أو النسائي أو الخطيب أو العجلي أو أبن حبان.

وقد يكون فيه اختلاف لكنه اختار توثيقه ونص على من وثقه.

٣- الذهبي يعبر عمن ينفرد ابن حبان بتوثيقه تارة بقوله ثقة ، وتارة بقوله صدوق ، وتارة بقوله وثّق ، وهي بحسب إحصاء الشيخ حفظه الله تعالى كالآتي :

*(ثقة) (٦٩) مرة

*(صدوق) (٧) مرات

*(وثّق) كثيرة جداً

لكن قد يقول في الرجل (وثق) وفيه توثيق من غير ابن حبان، وذكر الشيخ أربعة أمثلة على ذلك.

٤-الإمام ابن حبان لا يرى الجهالة جرحا كما وضح ذلك شيخنا في المقدمة فقال عن ابن حبان (يرى أن الأصل في المسلم العدالة والبراءة والسلامة من أي جرح ، حتى يثبت عليه مما يجرحه ، وغير ابن حبان يرى أن الأصل في المسلم الجهالة حتى يثبت فيه مايجرحه أو يعدله .

فالتعديل عند ابن حبان يثبت بأمرين :

-بالقول ، كأن يُنقل عن شعبة مثلا : فلان ثقة

- وبالبراءة الأصلية

وإذا كانت الجهالة العينية قد ارتفعت برواية واحد مشهور عن هذا الراوي فلم يبق إلا البحث عن عدالته ، وعدالته ثابته بالبراءة الأصلية ، فلا حاجة إذا إلى شيء آخر عند ابن حبان ، إنما الحاجة عند غير ابن حبان إلى البحث عما يرفع جهالة عدالته ، وابن خزيمة مع ابن حبان في ارتفاع جهالة

العين برواية واحد مشهور ، لكنه مع الجمهور في ضرورة البحث عن عدالته ، والعدالة لا تثبت عنده بالبراءة ، بل لابد من نص عليها) [٢١]

٥- أحصى الشيخ من وثقهم الحافظ ابن حجر في التقريب وأنفرد ابن حبان بتوثيقهم فبلغ عددهم واحد وعشرون رجلا ، ومن قال فيهم (صدوق) اثنان وخمسون رجلا، وأما من قال عنهم مقبول فكثيرون جدا ، وهذا يفيد بأن ذكر الامام ابن حبان للراوي في كتاب (الثقات) له قيمة واعتبار ، لا يليق تجاهله وإهماله .

٦- الذهبي يستعمل عبارتي (صدوق ، وصدّقه فلان) ، وصدوق قد تأتي بمعنى ثبت أو متقن أو حجة ومثاله قول شعبة (شك ابن عون أصدقُ عندي من حديثِ آخرَ عندكم صدوق صدوق)

كذلك يستعمل الذهبي (صُدّق) وهي مثل قولهم (وثّق وضّعف) واستعمل (ضُعّف ولُيّن).

٧- المزي ينقل الألفاظ غالبا كما هي ، ومع ذلك لابد من مراجعة المصادر الأصلية التي تُعنى بنقل الفاظ الجرح والتعديل بدقة ، لأن كثرة الوسائط في نقل الألفاظ ينشأ عنها بعض الخلل ولو أحياناً.

٨- يرى الشيخ أن هذا العلم هو علم مصطلح ، فلا بد من الوقوف على مصطلحات كل إمام على حده ، وفهم مقصده ومنهجه العام

٩- (محله الصدق) قريبة جدا من قولهم (صدوق إن شاء الله) وكلاهما نتوقف في تحسين حديثه حتى يتبين ضبطه للرواية .

لأن محله الصدق وصف الرجل سيء الحفظ ، فهو مدفوعٌ عن الضبط لا عن مطلق الصدق .

١٠- (المستور) من عرفت عدالته الظاهرة وجهلت عدالته الباطنة

١١- (شيوخ فلان ثقات) يريدون به القبول العام لا التوثيق الاصطلاحي ، الذي يُصحح به حديث صاحبه ، فقد قال الذهبي في الميزان ٢/(٥٢٩٣) في ترجمة عبد الواحد بن صفوان (حدث عنه يحيى القطان ، ولولا أنه عنده صالح لما روى عنه) ، لكن هذا مع قيد هو أن هذا القبول العام عند قائله لا عند الكافة قال الحافظ في لسان الميزان:١/٢١٠ (من عرف من حاله

أنه لا يروي إلا عن ثقة ، فإنه إذا روى عن رجل : وُصف بكونه ثقةً عنده ، كمالكٍ وشعبة والقطان وابن مهدي وطائفةٍ ممن بعدهم).

وهذا يفيد أنه قبول أغلبي لا كلي ، ويلحق بهما توثيقان آخران :

١-ما قاله الإمام ابن معين (إذا روى الحسن البصري عن رجل فسماه فهو ثقة) كما في تهذيب التهذيب: ٣٤٧/١ ، ومثله ما قاله ابن معين: (إذا حدث الشعبي عن رجل فسماه فهو ثقة يحتج به) الجرح والتعديل: ٣٢٣/٦.

٢- قال الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية ٢١٦/٩: (صرح كثيرٌ من الأئمة بأن كل من استعمله عمر بن عبد العزيز فهو ثقة).

فهذان من التوثيق الإجمالي ، ويقال فيهما ما قيل فيما سبق.

١٢- (مشاه فلان) غالب من يستعملها الإمام ابن عدي للدلالة على أن كلمه التوثيق الذي قيلت فيه من التوثيق الخفيف اليسير وله في ذلك وجهتان

الأولى : – وهي الغالبة –الإشعار بتوثيق خفيف قيل في الرجل

الثانية : – وهي الأقل – الإشعار بخفة التوثيق الذي قيل في الرجل ، عنده ، والله أعلم .

١٣- (شيخ) تشبه (محله الصدق) كما عند الذهبي في الموقظة (٧٨) ، لكن قد يكون في الشيوخ الثقة والمقبول كما قال الحافظ ابن رجب رحمه الله تعالى.

(والشيوخ في اصطلاح أهل هذا العلم : عبارة عمن دون الأئمة والحفّاظ ، وقد يكون فيهم الثقة وغيره)

١٤- رواية الحفاظ الثقات تنفع المجهول ، لكنها لا تجعله ثقة عدلا ضابطا كما جاء في فتح المغيث٢٩٨/١: (كثرة رواية الثقات عن الشخص تقوي أمره)

المنارة السادسة

تنبيهات وتحقيقات حديثية في خدمة الكاشف وحاشيته

نثر الشيخ حفظه الله تعالى في خدمته للكاشف وحاشيته الكثير من جواهر التنبيهات والتحقيقات الحديثية ، وسأذكر بعض هذه التنبيهات باختصار:

فمنها أنه نبه إلى خطورة إهمال التوثيق الضمني للأئمة في حكمهم على الأسانيد وعدم دراسته بعناية بالغة فقد قال في المقدمة:

(ومما يتصل بهذا: إهمال كثير من المعاصرين لما أسميته فيما سبق بـــــــــــــ: التوثيق الضمني ، وذلك بإعتماد تصحيح الترمذي أو تحسينه – مثلاً– لحديث راوٍ ما ، وجعل هذا بحكم قوله : فلان ثقة ، أو صدوق وكذلك القول فيمن يروي له ابن خزيمة وابن حبان والحاكم ، أو يخرج له البزار أو الدارقطني أو البيهقي ، أو نحوها. وكذلك من يوثقه حافظ من أئمتنا الآخرين – وما أكثرهم.

ونجد في ثنايا كلام من ذكرتهم – وغيرهم – كلاما لهم في الجرح ، ونجد أن بعض الناس يستفيد منه ، فينقله في مناسبات صحيحة ، وهذا عمل جيد ، لكن لا نجد – أو نجد نادراً – من يأخذ من هذه الفوائد في التوثيق والتعديل ويعتمدها في مناسباتها العلمية.

أعني أنهم يقولون : فلان حكم على حديث له الإمام الفلاني بالوضع ، ولا يقولون: فلان صحح له الإمام الفلاني حديثاً ، فهو ثقة.

لكن أرى ضرورة التنبيه هنا إلى أن اعتماد تصحيح الترمذي مثلا لحديث رجل ، واعتبار تصحيحه توثيقا له : ينبغي أن يلاحظ معه مواقفه الأخرى منه في أحاديثه الأخرى ، فإن استمر الأمر على هذا ، كان توثيقا ولا بد، وإن حسّن له في بعضها وصحح له في بعضها الآخر، فالأمر قريب ، وإن صحح له بعضا وضعف بعضاً: فلا بد من البحث والدراسة)[٢٢].

كذلك من التنبيهات لشيخنا حفظه الله تعالى خطورة رد الحديث المرسل مطلقاً وعدم الأخذ بقول من يقول بقبول المرسل بشواهده.

وفي هذا يقول شيخنا حفظه الله (ومما تواردوا عليه : رد الأحاديث المرسلة مطلقاً ، مع ما هو معلوم من خلاف الأئمة المتقدمين في هذا ... ثم ذكر الشيخ أمثلة لطريقته في التعامل مع مراسيل بعض التابعين وختم كلامه بقوله: (مع ملاحظتي أن هذا القبول إنما هو للاستئناس لا للجزم ، فهو تماما

مثل قولهم : شيوخ مالك ويحيى القطان وأبن مهدي ، وغيرهم : ثقات ، فكما أنهم يستأنسون بهذا على قبول فلان ، فأنا أجعل قولهم (مراسيل سعيد ابن المسيب صحيحة) قرينة تعضد مرسله الذي جاء بسند رجاله ثقات.

ولا أريد بهذا الصنيع أن ابتدع قولاً ، لكن هذا ما مشيت عليه : الاعتضاد بمراسيل من نص الأئمة على صحة مراسيلهم) [٢٣].

وهذا المنهج الذي سلكه شيخنا هو الذي سلكه جمع من فقهاء أهل الحديث ، وأكتفي بذكر ما قاله الفقيه المحدث الحافظ ابن رجب الحنبلي في شرح العلل (وقد استدل كثيرا من الفقهاء بالمرسل وهذا الذي ذكره أصحابنا أنه الصحيح عن الإمام أحمد ، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه ، وأصحاب مالك أيضاً.

وقال: وكان أحمد يقوي مراسيل من أدرك الصحابة وأرسل عنهم) [٢٤].

ثم جاء الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله تعالى بتوفيق يجمع بين كلام المحدثين والفقهاء في حكم المرسل فقال:

(إعلم أنه لا تنافي بين كلام الحفاظ وكلام الفقهاء في هذا الباب ، فإن الحفاظ إنما يريدون صحة الحديث المعين إذا كان مرسلاً ، وهو ليس بصحيح على طريقهم ، لانقطاعهم وعدم اتصال إسناده إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

وأما الفقهاء فمرادهم صحة ذلك المعنى الذي دل عليه الحديث، فإذا أعضد ذلك المرسل قرائنُ تدل على أن له أصلا قوي الظن بصحة ما دل عليه، فأحتُج به مع ما احتف به من القرائن.

وهذا هو التحقيق في الاحتجاج بالمرسل عند الأئمة.

وقد ذكر ابن جرير وغيره : أن إطلاق القول بأن المرسل ليس بحجة ، من غير تفصيل بدعة حدثت بعد المائتين) [٢٥]

وفي هذا التوفيق السديد من الفقيه المحدث – بل هو كما وصُف أعلمُ أهل عصره بعلم العلل – مراعاة علمية لما هو واقع في كتب الفقهاء في المذاهب الأربعة حيث يندر وجود حديث مرسل ليس له قرائن تقويه .

كذلك من التنبيهات لشيخنا حفظه الله تعالى وهي من فروع المسألة التي قبلها رد مراسيل الحسن البصري مطلقاً وهي مسألة معروفة مشهورة قال شيخنا حفظه الله تعالى.

(ومما تواردوا عليه وهو من فروع المسألة التي قبلها: رد مراسيل الحسن البصري ، وهي مسألة معروفة مشهورة وكما أن أحمد وابن سعد في (طبقاته) وغيرهما ضعفوا مراسيل الحسن البصري فكذلك قال ابن المديني: (مرسلات الحسن إذا رواها عنه الثقات صحاح ، ما أقل ما يسقط منها). وقال أبو زرعة: (كل شيء يقول الحسن: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وجدت له أصلا ثابتا ما خلا أربعة أحاديث) ، بل جعلها يحيى القطان حديثا واحدا أو حديثين وعمّم القول فيه ابن معين فقال: (مرسلات االحسن ليس بها بأس) والإستثناء الذي في كلام أبي زرعة ويحيى القطان معيار الحصر كما يقولون ولا أستسيغ أن أفتح عينيّ على تضعيف من ضعفها ، وأغمضها عن تصحيح من صحّحها.

وقال ابن العربي في (العارضة): (لم يسمع من أبي هريرة ، ولكن منقطع الحسن كمتصله ، لجلالته وثقته ، وأنه لا يقبل إلا ما يصح نقله ، وممن يقبل خبره).

وهذا من ابن العربي قد يدخل في دائرة القبول العام الإجمالي ، لكن الذي يحتاج إلى إثبات ماحكوه عن الحسن أنه كان لا يرسل الحديث إلا إذا حدثه أربعة من الصحابة .

وعلى كل ، فلم أذهب – في تعليقي على المصنف – إلى هذا الإفراط ولا إلى ذاك التفريط، وجعلت قول ابن المديني وشيخه يحيى القطان استئناساً لقبول مراسيله إذا صح السند إليه)[٢٦].

كذلك من التنبيهات لشيخنا حفظه الله إثبات سماع عامر بن عبد الله بن مسعود من أبيه في الجملة قال الشيخ :

(ومما مشى عليه جلّ من تكلم على سماع أبي عبيدة عامر بن عبد الله بن مسعود من أبيه : أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه ، وأرى أن له سماعا من أبيه حيث الجملة ، وشبهت ذلك برواية سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم أجمعين) [٢٧]

المنارة السابعة

التحذير من الاكتفاء بالمختصرات في علم الجرح والتعديل وعدم الرجوع إلى المطولات وإهمال واقع المنهج العلمي للأئمة

فقد قال الشيخ حفظه الله:

(ومما توارد عليه المعاصرون وحذِرتُه جداً: اعتماد الجرح والتعديل الذي في كتبه ، سواء المختصرات ، وكما درج عليه كثير، أم المطولات، مع إهمالهم الإستفادة من الواقع العملي لأئمتنا المتأخرين ، وأحكامهم على الرواة جرحا وتعديلا في كتب الشروح والتخاريج.

والأمثلة عديدة ، منها ما نبهت إليه هنا ، وهو كثير، ومنها ما نبهت إليه في تعليقي على (المصنف) مثل: عبد الله بن محمد بن عقيل عند الحديث (٤٤) ، وابن جدعان عند الحديث (٥٢)، وعبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي عند الحديث (٥٣) ، ويزيد بن أبي زياد الدمشقي عند الحديث (٧١٣).

وأحيل القارئ الكريم إلى النظر المتأني في تراجمهم – وتراجم غيرهم – وفي أحكام العلماء عليهم ضمن كتبهم بشكل عام.

ومن المهم لطالب علم الجرح والتعديل: أن يلاحظ أن كتب الجرح والتعديل ، كالتهذيبين ونحوهما من كتب المتقدمين والمتأخرين ، إنما هي خزائن هذا العلم ، لكن كتب علمائنا الأخرى يكون فيها تنقيح ما في هذه الخزائن وغربلته ، فيجد القارئ في (فتح الباري) و(التلخيص الحبير) –مثلاً – مباحثات مع بعض ماينقله هو نفسه في (التهذيب) ، يجد مناقشات ونقداً أكثر وأكثر في (مقدمة الفتح) ويجد نقداً وتنقيحاً أشد من هذا وذاك في مثل (القول المسدد) و(بذل الماعون) وهكذا وهكذا.

والقول في الإستفادة من كتب أئمتنا الآخرين يكون على هذا النحو)[٢٨] انتهى كلامه حفظه الله.

وقد نقل الشيخ فائدة نفيسة عن الامام الفقيه الموّاق فقد قال في فاتحة كتابه (التاج والإكليل لمختصر خليل) في فقه السادة المالكية ١/٢٥:

من المطبوع على حاشية (مواهب الجليل) رأيته يقول (قال ابن رشد في مسألة: إن ابن أبي زيد نقلها بالمعنى نقلا غير صحيح . قال: فلذلك رأى الفقهاء قراءة الأصول أولى من قراءة المختصرات).

الخاتمة

أحمد الله تعالى أن أكرمني بقراءة معظم كتاب الكاشف للإمام الحافظ الذهبي بعناية شيخنا المحدث المتمكن محمد عوامة حفظه الله وتقبل جهوده.

وازدادت قناعتي بضرورة وحاجة الأوساط الأكاديمية وطلاب البحث العلمي إلى الاستفادة من منهج الشيخ في دراسة كتب الجرح والتعديل وتراجم رواة الحديث ، مع طريقته المتميزة في التحقيق رغبة في الوصول إلى أصوب النتائج في الحكم على الرواة بكل ورع وإنصاف كما هي طريق أئمة وكبار علماء الحديث .

وأرى أن البداية تكون باختيار كتب الشيخ التربوية ككتاب (معالم إرشادية لصناعة طالب العلم) ليكون من الكتب المصاحبة في الدراسة المنهجية لطلاب علوم الشريعة ، وفي الدرجة الثانية كتاب (أدب الخلاف) وفي الدرجة الثالثة (أثر الحديث الشريف في اختلاف الفقهاء) واعتماد تحقيق الشيخ لكتاب (الكاشف) لطلاب الدراسات العليا في تخصص علوم الحديث .

وأستحسن في ختام هذا البحث أن أنقل ما قال شيخنا في المقدمة:

(ولست والحمد لله ممن يدعوا إلى نقض كتب الجرح والتعديل المتداولة بين أيدينا ، لبنائها على قواعد مبتدعة!،كما يدندن بعض الكتبة اليوم ، مجاهرة أو تحت ستار ، معاذ الله من هذا ، إنما أسعى وراء البحث عن قول يبرئ ذمتي أمام السنة النبوية ، وأمام حملتها ، على ضوء مناهج أئمتنا رضي الله عنهم)[٢٩].

وأختم بقول سماحة الشيخ أبي الحسن علي الحسني الندوي رحمه الله عن مكانة علماء الجرح والتعديل فقد كان رحمه الله يشيد بعلماء الحديث:

ودورهم في خدمته ونشره وأن من ثمار جهودهم المباركة علم الجرح والتعديل وأنهم (اتصلوا بالشخصية الكريمة التي وعد الله لها بالخلود وبقاء الذكر وانتشار الاسم (ورفعنا لك ذكرك) ولذلك أصبحوا موضوع الدارسين والباحثين ، وخرجوا من زوايا الخمول ، واستحقوا الحياة والاجتهاد ،

وأصابهم فيض من حياة هذه الشخصية الخالدة ، وحيوا وظهروا ، واحتفظ التاريخ بأسمائهم وأحوالهم) [٣٠].

المراجع والمصادر

١. اختصار علوم الحديث
٢. تهذيب الأسماء واللغات
٣. جياد المسلسلات للسيوطي
٤. سنن أبي داود
٥. سنن البيهقي
٦. سنن الترمذي
٧. سير أعلام النبلاء للذهبي
٨. شرح العلل لابن رجب الحنبلي
٩. شرح مشكل الآثار
١٠. فتح الباري
١١. فتح المغيث للسخاوي
١٢. الكاشف للذهبي
١٣. الكفاية للخطيب البغدادي
١٤. مجمع الزوائد
١٥. مشاهير علماء الأمصار
١٦. الموقظة للذهبي

الحواشي

[١] رواه أبو داوود والترمذي ، وحسنه حمزة الكناني والحافظ ابن حجر في الفتح ، واستشهد به جمع كثير من علماء الأمة.
[٢] رواه الإمام البيهقي وغيره ، واستشهد به جمع من العلماء.
[٣] تهذيب الأسماء واللغات: ٨٣/١.
[٤] شرح مشكل الآثار ١٧/١٠.
[٥] رواه أحمد والطبراني والحاكم ، مجمع الزوائد :كتاب العلم ، باب معرفة حق العالم.
[٦] مقدمة دراسات الكاشف ١٦٠/١.
[٧] جياد المسلسلات (٨).
[٨] مقدمة الكاشف ١ /٣٤٣.
[٩] المقدمة ١٤٦/١.
[١٠] مقدمة الكاشف ١٥٧/١.
[١١] المقدمة ٣٤٨/١.
[١٢] المقدمة ٣٤٤/١.
[١٣] المقدمة ٦١/١.
[١٤] المقدمة ١٠٣/١.
[١٥] المقدمة ١٠٤/١.
[١٦] اختصار علوم الحديث /٩٧.
[١٧] المقدمة ١٠٤/١.
[١٨] المقدمة ١٥٢/١.
[١٩] الموقظة /٨٢.
[٢٠] فتح المغيث ٣٦٢/١.
[٢١] المقدمة ٩٤/١.
[٢٢] المقدمة ١٥٣/١.
[٢٣] المقدمة ١٥٥/١.
[٢٤] شرح العلل /٢٩٦.
[٢٥] شرح العلل /٢٩٧.
[٢٦] المقدمة ١٥٥/١.
[٢٧] المقدمة ١٥٦/١.
[٢٨] المقدمة ١٥٢/١.
[٢٩] المقدمة ١٥٢/١.
[٣٠] دور الحديث الشريف في تكوين المناخ الإسلامي وصيانته.